

رسالة
في مصطلح الحديث
و

شرح بعض عبارات النخبة

مرفادات

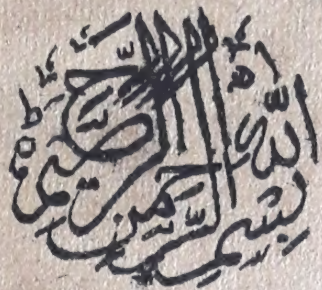
الإمام عبد الله السني

أتملاها

على العلامة الشيخ عبد الكافي الشافعي

الناسخ

غلام مصطفى غفر له السيد



الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين
اصطفى. اما بعد فان الناس من بعثة نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم الى زمن البخاري ومسلم
ينقسمون الى ثلاث طبقات الطبقة الاولى
من البعثة الى مقتل عثمان رضى الله تعالى عنه ٢٥
والطبقة الثانية من مقتل عثمان الى زمن مشائخ
مالك بن انس صاحب المؤطا منهم ومالك من الطبقة
الثالثة والطبقة الثالثة من زمن مشائخ مالك
الى زمن البخاري ومسلم الى سنة ولكل طبقة من
الطبقات الثلاث خصوصية لا توجد في غيرها.
فخصوصية الطبقة الاولى ثلاث لا يوجد في هذه الطبقة
رجل كذاب. الثانية كل كلام هذه الطبقة صدق وحق
حتى يقال لكلامهم على الاطلاق انه كلام النبي صلى الله

عليه وسلم الا ان يصح الصحابي نفسه بخلاف ذلك من
ان مستبطنه واجتهاده ونحوهما الثالث لا يطالبون
باسناد كلامهم بعن او حدثنا فلان مثلاً سواء كان كلامهم
سماً من النبي صلى الله عليه وسلم او كان بواسطة
الصحابة رضي الله عنهم -

وخصوصية الطبقة الثانية ان الامة المحمدية اختلفت الى
فرقتين الفرقة الاولى - التي لا تعتبر اقوالها - وقد اختلفت
هي ايضاً الى فرقتين - الاولى هي الخوارج - وهي التي
نابذت الخليفة الرابع وتاروا عليه ومقتوه والواجب من
الخلفاء الثلاثة قبله ومعاوية بن ابي سفيان ووضعوا
في فضل احاديث وفي جواز الخروج على الخليفة -

والثانية - فرقة الروافض وهي على عكس الخوارج -
الفرقة الثانية من الطبقة الثانية التي تؤخذ الاحاديث
منهم وهم الائمة الذين يحفظون الاحاديث وهم في
رتبة من في الطبقة الاولى ولذلك نكتفي في هذه
الطبقة براو واحد من رجال الائمة وتحتاج في هذه
الطبقة الى الاسناد ليميز الائمة من الخوارج والروافض

وغيرهم حتى يظهر ان هذا الحديث صحيح او غيره - و
في هذه الطبقة رواية ولكم ليسوا من الائمة وهم قسم
القسم الاول يدخلون فيمن هو في الطبقة الثالثة
والقسم الثاني دون القسم الاول ولكم هم داخلون كذلك
في الطبقة الثالثة وفي ايام هذه الطبقة قامت الفتن
والحروب بين المسلمين -

وخصوصية الطبقة الثالثة ان لا تقبل احاديث من
اهلها الا باسناد او باسناد بسبب الفتن المشتعلة
قبل هذه الطبقة زمن عمر بن عبد العزيز الذي هو
اعدل الخلفاء بعد الراشدين رضي الله تعالى عنهم من
الطبقة الثانية وقد خرج الناس من الفتنة متحيين
فيها الى الاشتغال بالحديث والعلم لانهم لم يكونوا يرضون
بالجهل في حالة الامن من الفتنة بل سعوا بالعلم لنيل
الرتبة العليا حتى كثر في هذه الطبقة العلماء والاحاديث
عنهم من جميع الفرق من الخوارج والروافض وغيرهم
من الرضاعين فلهذا لا تقبل احاديث الائمة باسناد خالية
من اولئك وان لا تكفي في اسناد براو واحد في هذه

الطبقة بل تقبل الحديث التي هي في رتبة المشهور.

وتدوين الكتب وجمع الأحاديث والآثار وتهذيبها وتنقيتها
واتقان أصول الحديث وعلوم الفقه وغيرها كانت في الطبقة
الثالثة -

وهذه الطبقات الثلاث كانت في القرنين ومئتهما مسمي
فائدة في لفظ (عن) و (إن)

لفظ (عن) في الطبقة الثانية يدل على الاتصال ولفظ
(إن) فيها يدل على الانقطاع وهما في الطبقة الثالثة
يدلان على الانقطاع وأما الصيغ التي تدل فيها على الاتصال
فهى حدثنا - وأخبرنا - فقط -

فائدة

إذا كانت الأسانيد فوق ثلاث من الصحابة لحديث
واحد يسمى متواترا وليس في متواتر منقطع في الطبقة
الثانية والثالثة بل فيها أسانيد كثيرة لذلك المتواتر
وإذا كان الحديث عن ثلاثة من الصحابة يسمى
مستفيضاً - أي متواتراً معني لالفاظ - وليس في
المستفيض منقطع في الثانية والثالثة بل فيها أسانيد كثيرة

ع
لما وجدنا
التاريخ في
كتب أصول
الحديث لعله
تدريجاً في
من شئنا أن
والله أعلم
بما لا يحيط
بغرفة

إذا كان الحديث عن اثنين أو واحد من الصحابة وفي
الطبقة الثانية كان الراوي لهذا الحديث اثنين أو
واحد من الأئمة فيها أو كثير من الرواة فيها يعني فوق
ثلاث سواء كانوا من الأئمة أو الراوي يسمى ذلك الحديث
مشهوراً - ولا بد للمشهور في الطبقة الثالثة من أسانيد
كثيرة -

إذا كان الحديث صحابي واحد أو اثنان وبعد ذلك
ثلاث رواة اثنان فما فوق يسمى حسناً مطلقاً -

إن كانت الرواة من أعلى الرواة فصحيح أو حسن صحيح
إن كانت الرواة من القسم الأدنى (فحسن فقط)

إن كان بعد ذلك كان الراوي واحداً وكان من القسم
أعلى أو القسم الأدنى فحديثه (غريب) وإن كان هذا
غريب موافقاً لعمل الصحابة فحسن غريب -

إذا كان رجال السند للحديث المذكورين كلهم يسمى
بالحديث متصل

إذا سقط أحد رجال السند أو أكثر وسواء كان الساقط
صحابياً أو غيره يسمى (مرسلاً)

(أما من يعرف المرسل) بساقط الصحابي فقط فهو من
لا من جهة استعمال الفعل

وان كان الساقط من الأئمة في السند فذلك الحديث
حسن وان كان الساقط من غير الأئمة فغريب
ولا يتصور الساقط الا في غير المتواتر والمستفيض
كان الساقط من سند المشهور فصحيح وان كان
الساقط من سند الصحيح فحسن وان كان من الحديث
فغريب - وكل غريب ضعيف مردود لا يقبل
كان الغريب من قسم الافراد ومن قسم السقط
ما سواه فليس بضعيف فيقبل -

وقد يكون صحابياً في الطبقة الثانية ولكن يندرج
في الطبقة الاولى لان زمان الصحابة كلهم من
في الطبقة الاولى وان كانت ذواتهم في الثانية
فالصحيح والحسن يحتاجان بهما في الثانية -
واذا كان السند لحديث في الثانية واحد او اكثر
الثالثة او كانت الاسانيد في الاولى كثيرة وكثرت
في الثانية او كان في الاولى واحداً والثانية كثيرة

ولكن في الثالثة واحد فهذا الحديث (غريب) ايضاً
لان المتقدم في الطبقة الاولى لو احتمل نسيانه يصير
حديث مردوداً لان فساد الاصل يفضي الى فساد
الفرع ولو كان الفرع كثيراً -
ولو احتمل نسيان من في الثالثة فحديث ايضاً مردود
مثل الاول وزيادة -

الغريب الحسن مقبول -

اعلم ان في الطبقة الثالثة كثير من هو في درجة رجال
الثانية وأئمة الثالثة كرواة الثانية ورواة الثالثة
كالقسم الادنى من الثانية -

(فائدة في اول من صنف في المصطلح)

اول من صنف في اصول الحديث الامام الشافعي
رحمه الله... وقد اخذ بقواعد نجت عنده
بعد معارضة المعتزلة وقد كان في هذه الايام
او قبله وبعده بقليل أئمة السنة -

في شرح بعض ما في النخبة لابن حجر -

قوله فمن اول صنف الخ قال شيخنا ذكر الحافظ -

الرامهرمزي الذي لا يعرف الا قليلا ولم يترك مسأله
 و اباد اورد والترمذي ولا ذكر الشافعي رحمه الله عليهم
 الذين صنعوا في المصطلح وهذا عجيب جدا
 ثم اعلم ان اهل العلم بعد ثمانية السنة خمسة البخاري
 ومسلم و اباد اورد والترمذي والنسائي وقد ألف
 بعضهم المستخرجات على تلك الكتب والطلاب يحتاج
 الى مثل تلك الكتب للمناجات والشواهد للصحيح
 مثلا. وبعضهم شرح تلك الكتب كشرح البخاري ومسلم
 و ابي داود وبعضهم ألف في شرح غريبها وبعضهم ألف
 في الاطراف لتلك الكتب فخرج الاحاديث واستندها الى
 المخرج بعبارة اسانيد وكتب الاطراف هذه تسهل على الطالب
 تصحيح كتب الحديث. وقد طبع الان كتاب الترمذي
 ولكن لا ندرى هل هو مصحح ام لا ٩
 وقد ألف بعضهم في اسماء رجال الحديث كتمهذيب التهذيب
 والبعض الآخر في مختلف الحديث. قال الشيخ وهذه
 كلها خادمة وتشرح لكتب السنة الخمسة ثم جاء بعد
 المتأخرون من المحدثين فالغوا كتباً كبيرة الحجم

وجاءوا في تلك الكتب بالحديث لا تتعلق بتلك الكتب الخمسة
 بل تخالفها اشد المخالفة - فمن قرأ هذه الكتب واقرأها
 سمى محدثا عند المتأخرين -
 قال شيخنا الرامهرمزي منسوب الى بلدة من بلاد
 ايران - فايروا اول من ألف في المصطلح الرامهرمزي دليل
 على انهم لا يريدون الاشتغال بالكتب الحديث للمتأخرين
 وقد كان يجب عليهم ان يذكروا الامام الشافعي لان اول من
 صنف في اصول الحديث في ضمن رسالته الاصولية في
 علم الفقه الذي في اول كتاب الام وقد كان صنف
 قبل الشافعي ايضاً في مصطلح الحديث ولكن المشتهر
 الشافعي رحمه الله فلقد ذكر الشافعي اولاً ثم مسلماً
 وبعده اباد اورد والترمذي والرامهرمزي لكان احسن
 ولكن الحافظ لا يريد الا توجيه الناس الى كتب
 المتأخرين بعد السنن ككتاب المستدرک للحاكم
 وغيره مع ان في المستدرک احاديث ضعافا وبعضها
 موضوع منكر وقد ألفت هذه الكتب لتأييد فقهاء
 الامام الشافعي رحمه الله فقط لا غير -

وهكذا في الحقيقة أناس الغوا كتباً لتأييد مذهبهم وإما
الكتب الخمسة من كتب السنة فلا تؤيد الحنفي ولا الشافعي
وقد

رأينا أحاديث كثيرة في البخاري مثلاً لا توافق الشافعي
كما في باب الطهارة وغيرها فاصطلاح الشافعي ومسلم
وابن داود والترمذي لا توافق كتب المتأخرين بل توافق
كتب السنة الخمسة فقط -

قال شيخنا والشافعية أكثر الناس في الاشتغال بعلم
الحديث وقد الغوا فيها كتباً كثيرة بخلاف الحنفية
والمالكية - وأما الخبائلة فأكثروا لفاتهم في تقليد
أحمد بن حنبل - قال شيخنا وأما الحاكم أبو عبد الله
النبسائي كتابه المستدرک وزعم أنه استدرک
على البخاري ومسلم الأحاديث التي من شهرتهما ولم
يخرجها -

قول الخافض ثم جاء بعد هم الخطيب الخ قال شيخنا
الخطيب البغدادي هذا صاحب تاريخ بغداد وقد ملأ
قلبه بالتعصب للشافعي حتى جعل لا يكون أحد

عدلاً لثقة إلا إذا كان شافعي المذهب وقد جرح علماء بقية
المذاهب حتى الأئمة الكبار المتبوعين مثل أحمد وإبي حنيفة
تعليقات

وهذا الرجل لتعصبه الشديد لمذهب الشافعي بنى أصول
الحديث على عمل الشيخين في كتابيهما وضعف المذهب
القوي الذي يخالفهما مثلاً يقول الإمام مالك ومعاوية
إن المبتدع لا يؤخذ عنه الحديث وقد أخذ البخاري عن
روى عنهم فقال الخطيب في ما ذهب إليه مالك وغيره
في هذه المسئلة أنه خلاف ما عليه المحدثون -

قوله كل من انصرف عن المحدثين الخ قال شيخنا عجيب جداً
كيف يكون رجل شديد التعصب لمذهب واحد ويكون
المحدثون عيالاً عليه بل يجب أن تدفن كتبه معاً في قبره
فسلامه على الإسلام إذا اتخذوا مثل هذا الرجل مفتدياً
وأماماً -

قوله فجمع القاضي عياض الخ القاضي عياض رجل ألقى
المذهب فمن لا يعرف إلا مذهباً واحداً يكون تعصبه
شديداً بخلاف من يعرف مذهبيين فإن تعصبه يكون قليلاً

جدا - والقاضي عياض جمع كتابه من كتب الخطيب و
ضم من عنده أشياء فخرج لطف المصطفي والله أعلم
قولهم إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو
ابن الصلاح هذا الحسن من الخطيب بكثير والحافظ
مجرد نفسه كان أعلم أهل زمانه ولم يكن أحد أعلم منه
إلا أن شيوخه كانوا أعلم منه كالمنزني والعساق وغيرهم
رحمهم الله سبحانه -

قولهم والخبر عند علماء هذا الفن الخ قال شيخنا هذا هو
الصحيح ومن قال إن الحديث ملجأ عن النبي (ص)
والخبر ملجأ عن غيره هذا التعريف ضعيف -
قولهم والاستناد حكاية طريق المتن - والمتن هو الخ
قال شيخنا تعريف الحافظ هنا يستلزم الدور و
التسلسل فصار الاستناد متوقفا على المتن والمتن
على الاستناد لأنه ذكر القضاة الاستناد مرتين مرة في
تعريف الاستناد ومرة في تعريف المتن - قال الشيخ
فعلاء المنطقي يردون على الحافظ مع علمه الجرم و
الظاهر هذا التعريف منقول من المعتزلة والمتكلمين من غيرهم

وأما الإمام ولي الله الدهلوي فقد عرف في كتابه الإرشاد
إلى مهمات الاستناد وقال كل شيء يتعلق به علمك من
جهة أخبار غيرك عنه لا بد أن يكون وبذلك طريق أما الخبر
واحد أو أكثر من واحد ولا بد لكل واحد من وجهي
تحمل الخبر عن صاحبه من سماع وعرض وكتابة ونحو ذلك
أما قال الشيخ والمراد بالكتاب مثلاً قرأتك للجزء
الركن وأما بواسطة فأما أن يكون واحداً أو أكثر وهذا
أن يكون رجلاً أو يكون بالكتاب فالواسطة بالصورتين
هو السند وبيان ذلك هو الاستناد وكل ما يتعلق به
علمك هو المتن (قال الإمام ولي الله فمقتضى الطريق
ووجه التحمل فقد اسندت ومتى تركت البيان فقد
اغفلت أما قال الشيخ وتعريف الإمام ولي الله يتخلص
من الدور -

قولهم فأما العلم وليس بلام الخ لأن المدارس على حصول
اطمئنان القلب فإذا اطمئن القلب في محل ليس بلام
أن يحصل الاطمئنان بمثل ذلك في محل آخر
قولهم وإن يكون مستنداً انتهائاً للشاهد الخ المراد

المستند الى الحسيات الظاهرات -
قوله اذ الاقل في هذا العلم يقضى الى ان الاعتبار
المخرج فاذا كان المخرج واحداً وفوق عشرة رجال وتحت
عشرة ايضاً والحديث في الحالة هذه يحكم عليه الغريب
لان الاقل يقضى على الاكثر في هذا العلم -
قوله وهو المفيد للعلم اليقيني الى المفهوم من هذا
الكلام ان المتواتر يفيد العلم بغير نظر وهذا غلط
نعم يمكن بغير النظر اذا كان الامر محسوساً بالحواس
الظاهرة مثل رؤيتنا للشمس في كبد السماء و
الا فلازم ان يكون بالنظر - قال النظرى قسمان
قسم يمكن يفهم عامة الناس وهذا القسم قريب من
البدهي - وقسم لا يمكن ان يفهم الا من كان من
اهل النظر وفيه استعداد وعنده مقدمات النظر
ويمكن ان يكون العلم اليقيني في المتواتر بغير النظر
المرد منه في الانتهاء والا لا بد ان يكون بالنظر
مثال الخبز في السوق مثلاً فاذا لم نذهب ولنشتر
بالنقد لا يحصل الشيع بمجرد سماعنا ان الخبز

في السوق فكما ان الشيع متوقف على الذهاب الى
السوق وشراء الخبز والا كل كذلك الآن متوقف
تحقق نواتر القران عندنا على القراءة على المشايخ من
القراء واحداً بعد واحد بالتسلسل واما القول ان
القران متواتر من غير اخذ من القراء فقول صادر
من تقليد الآباء والامهات فقط فليس هذا القول بشيء
قوله لان العلم بالمتواتر حاصل الى قال الشيخ المراد
من هذا هو الامر المحسوس بالحواس الظاهرة -
قوله المتواتر لا يبحث عن رجاله الى قال شيخنا لهذا
الكلام من الحافظ خطأ جداً الا اذا كان مراد الحافظ
بذلك في الانتهاء فيمكن واما في الابتداء فلازم ان
يبحث والا لا يكون التواتر ابداً -

استطراد

قال الشيخ وهكذا في مسئلة القضاء في هذه الايام
فانه لا يجوز المدعى في المحاكم من جهة المدعى عليه
وكذا شاهد المدعى وقد نتج من هذا ان المدعى يأتي
بشهود كذابين مؤجرين وقد جرى هذا الفساد من زمن بجدو الصحيح

ان يجوز المدعى امام القاضي من المدعى عليه ولهذا مراد القرآن -

غلط ابن الصلاح -

وقد ذهب ابن الصلاح ان لا يبحث في الاسناد ولا يصحح ولا يضعف بل يتبع السلف في التصحيح والتضعيف ويتقليد ابن الصلاح فقد التحقّق في علم الاسناد وقد نبه على هذا الغلط الامام ولي الله الدهلوي في رسالته الفارسية -

قوله من فاض الماء يغيبض الخ كقطرات الماء فان بكثرتها صارت نهراً -

قوله ثم المشهور الخ وهذا هو المشهور عند المحدّثين من الائمة -

قوله وعلى ما اشتهر من السنة الزيعني بذلك ما اشتهر على السنة العوام وكل ذلك موضوع مكذوب وقد جمع غالبها السخاوي في المقاصد الحسنة قوله افاد العلم اليقيني بصحة نسبه الى قائم الخ مثل الموطأ البخاري ومسلم في الدرجة الاولى وفي الثانية ابوداود والترمذي والنسائي

قوله وليس شرطاً للصحيح الخ قال الشيخ اشتبه على الحافظ هذا اهل المراد من هذا يعني من الصحيح صحيح البخاري او الحديث الصحيح ؟

قوله خلاف لمن زعم الخ اذا كان المراد بالصحيح هو الحديث الصحيح فلا يشترط لان في مقدمة مسلم ان خبر الواحد الثقة عن الواحد الغفلة حجة و

راجع شرح البيهقي للزرقاني

قال الشيخ قبل فتنة عثمان لم يكونوا يسألون عن الاسناد ابداً وكذا بعد الفتنة ايضاً رجال كانوا من

الطراز الاول لم يكونوا يسألون عن الاسناد مثل

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد بايع علياً بنشرط

ان لا يقاتل المسلمين وكذا كان في التابعين رجال

من الطراز الاول ولما ذهبت هذه الدورة وجاءت

دورة التدوين سألوا عن الاسناد فالحديث

الغريب ولو كان في طبقة مالك لا يقبل كما صرح

بذلك ابوداود في رسالته واما قبل ذلك اي قبل

شيوع البحث في الاسانيد لو كان الحديث مروياً عن

واحد بعد واحد لا يسمى غريباً بل بالمشهور وقد غفل
الناس عن هذا وبهذا الطريق لا يوجد في الصحيحين
حديث غريب أبداً -

قوله ما لم يجمع شروط التواتر قال الشيخ هذا الكلام
أخذه الخفاف الأصوليون من المعتزلة المتكلمين
واستدلوا بالتواترات في العقائد لأنها تقيدهم
وغيرها تواتر يقيد الظن عندهم وإما المحدثون
فلم نسمع منهم قط لفظ التواتر -

قال الشيخ رجعت إلى الفقهاء الحنفية فوجدتهم انهم
قسموا العلم إلى يقيني وإلى اطمئنانى وعرفوا
اليقيني بالذى تواتر عند العامة والخاصة مثل
المحسوسات البديهيات (والاطمئنانى) بالذى تواتر
عند الخاصة فقط -

قوله إنما يجب الحمل بالمقبول منها أدخل فيه
الصحيح والحسن -

قوله والثالث أن وجدت قرينة تلحقه بأحد
القسمين قال هذا راجع إلى المحدثين المجتهدين

وإلى الفقهاء المجتهدين والأفلا تقسم القرآن والتجويد
بالقرآن أيضاً لا يقيد إلا الظن فإن هذا العالم
يرجم هذا وذاك غيره -

قوله بما ينتقد أحد من الحفاظ عما في الكتابين إلى
مثل الدارقطني أنتقد على الصحيحين وليس الانتقاد
فقط مخصوص بالمنتقد مبن بل باب الانتقاد عليهم مفتوح
إلى يوم القيامة وأما الموطأ فلم ينتقد فيه أحد من
الأئمة وقد نشأ شيطان أخذ وأعلمهم من أوربا
لا يقولون سوى القرآن -

قال شيخنا جاء رجل هندي إلى الحج فلقيني وسألني
لماذا تأخذ بالاحاديث مع أن الأحاديث تخالف
القرآن كثيراً وتناقضه ؟ فقلت له أنا إنما تقيدت
بالموطأ فقط - فقال لي نعم أنا بحثت كثيراً في هذا الكتاب
فلم أجد كلمة واحدة منه مردودة ولا استطعت أن
أرد شيئاً منه وهذا الرجل له علم بالقرآن وكثير
التفكير والتدبر فيه مثلي من غير تقييد بالتفسير
المروجة وإنما الفرق بيننا أني اتقيد بالاحاديث وهو

لا يتقيد بذلك ونسب ذلك انه لم يأخذ العلم من
اهله كما ينبغي -

قوله من غير ترجيح للمحدث على المخبر قال الشيخ
الترجيم لا يقيد الا الظن فقط واما التطبيق والجمع
فيفيدان العلم القطعي والامام ولي الله امام فريد
في هذا لا يوجد مثله -

قوله فلا الجماع الحاصل على تسليم صحة القول
شيخنا داود الظاهري وابن حزم وغيرهما يرون
الجماع على مسائل الفقه ويقبلون الجماع على
الصحيحين ومثل هذا يضحك منه الصبيان
فضلا عن الائمة -

قوله والحلل قال الشيخ الحل لا يجر فيها الا
المحدث المجتهد والفقيه المجتهد -

قوله المطلع على الحل مثل المحدث المجتهد و
الفقيه المجتهد كما مر سابقا -

قال الشيخ الامام البخاري عالم كبير في علم الحديث
وقد ورد في الحديث لو كان العلم في الثريا لآلنا لرجل

من ابناء فارس) وقد حمل المصنف ومن يجوز وحذوهم
على ابي حنيفة لان غالب بلاد الهند احناف - وقد سأل
رجل الامام ولي الله عن هذا الحديث فقال لانه كان
حمله على ابي حنيفة صحيحا ولكن الاسلام لا يكتفي
بتخريج الفرعيات فقط بل يحتاج الى الاصول التي
تخرج الفرعيات منها وفي الحديث ايضا (لفظ)
(رجال) بالجمع فيدخل البخاري فيه ايضا -

قوله الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات
القبول قال الشيخ في الزمن السابق كان العلماء
منصبتين بصيغة القران الحكيم فان راوان الحديث
يوافق ما عندهم او يوافق تنوير المسلمين قبلوه
ولو كان اسناده غير صحيح واما باعتبار كثرة طرق
الحديث يحكمون عليه بان ترقى الى درجة الحسن
لغيره ومن الحسن الى الصحيح لغيره وجعلوا الاحاديث
اربعة اقسام صحيح لذاته وحسن لذاته وصحيح
لغيره وحسن لغيره فهذا كان صنيع المحدثين
غير الفقهاء

قولهم والمراد بالعدل من له ملكة تتحمل على ملازمة التقوى
والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من
شرك او فسق او بدعة قال الشيخ تعريف الحافظ
للعدالة هنا خيالي فقط لا وجود له قال الشيخ وقد
قاتل الصحابة بعضهم بعضاً ومع ذلك اطلق عليهم
انهم عدول بلا استثناء وقد ذكر الامام ولي الله
ان المراد بعدالة الصحابة هو عدم صدور الكذب
منهم على الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الحكم
بالاستقرار التام في احوالهم وليس المراد من عدالتهم
انه لم يصدر منهم ما يخالف ذلك وقد قاتل الصحابة
بعضهم بعضاً واذا المراد من العدالة هو نفي
الكذب عنهم فقط واما بتعريف الحافظ فيرد
احاديث كثيرة من صحيح البخاري فضلا عن
غيره.

قولهم وضبط كتاب قال الشيخ ينبغي ان يقال
نسخته بنسخة شيخه ويقابل نسخة الشيخ
بنسخة شيخه وهكذا واما الاعتماد على تصحيح

المطابع فقط فلا يفيد قال الشيخ ذكر شيخ مشائخنا
كان في دهلي حكومة الشيعة فاستنسخ بعضهم نسخة
من صحيح البخاري بخط جيد وادخلوا فيه ثلاثة او
اربعة احاديث موضوعات في مواضع متفرقة من
ثم باعوا نسخا متعددة منه بثمن رخيص جدا فأتت
الناس على شرائهم لقلته ثم قل ذلك يجب ان يقال
الطالب نسخته بنسخة شيخه وهكذا امسلسلا
الى مؤلف الكتاب.

قولهم واختلاف بعضهم في ايها الزعم قال الشيخ نحن
نفضل مسلماً بوجهين وبخاري بعشرة اوجه واما
الموطأ فبمائة وجه.

قولهم ثم المقبول هذا شامل للصحيح والحسن وان
سلم من المعارضة بالمثل يعني بالمقبول ايضاً مثل
الصحيح والحسن وان عورض بمثله يعني بالمقبول
الشامل للصحيح والحسن كليهما فان امكن الجمع
فهو النوع المسمى بمختلف الحديث قال الشيخ هذا
الفن الامام فيه الامام الشافعي وقد اخذ الحنفية والمالكية

قوله وجب الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى بطبعها
قال الشيخ والعدوى بالطبع لا يقول به احد من
الناس لانهم يقولون بوجود الله قال الله تعالى وَلَكِنْ
سَأَلْتُم مَّكَرًا خَلَقَ السَّمُوتُ وَالْأَرْضَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
يُنسب هذا القول الى النبي (ص) لان هذا معلوم لدى
الناس جميعا.

قال الشيخ حديث لا عدوى صحيح على ظاهره وقد
رأيت في الهند انه اذا وقع الطاعون او وباء مثلا فان
الهندكيين يفرون من موضع المرض ويتركون المرضى
فلا يدأونهم ولا يدفنون الموتى ورموا في الآبار ولا
أبائهم والابناء أباءهم بخلاف المسلمين فانهم لا يفرون
بل يخالطون المرضى ويدخلون عليهم ويشيخون
جنازهم وهذه البركة عند المسلمين بتعليم
الرسول صلى الله عليه وسلم لم تنفد.

قوله بمختلف الحديث قال الشيخ لم يكن اختلاف
بين الائمة في المحرمات والواجبات الا نادرا جدا وانما
كان اختلافهم في المستحبات وفي اى العمليين منهما

افضل فقط وهذا الاختلاف مثل اختلافهم في احرف
القرآن وكلها كاف شاف ومن اخذ بواحد من ذلك
كان على الهدى والرشاد.

قوله ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام كابى هريز
مثلا فانه اسلم في اواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم
في اربع من الهجرة (معارض المتقدم عليه) اى الصحابي
المتقدم الاسلام كالذى اسلم بحكة الاحتمال ان يكون سمى
من صحابي اخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسل
لان الصحابة كغير ما يرسلون وايانهم رضى الله عنهم
قوله والاجماع ليس بناسخ بل يدل على ذلك قال
الشيخ مقصد الحافظ انه لا يكون الاجماع الا اذا

استند الى الاحاديث فيصير ذلك الحديث المستند
اجماعا فيكون الحديث هو النسخ والاجماع لانه يدل
عليه فقط قال الشيخ وقد بحثنا كثيرا فوجدنا
مستندات الاجماع اكثرها ضعيف ولذا جعلنا
الاجماع قائما مقام حكم الخلفاء الراشدين فيتقوى
وصار حسنا ولا يستطیع احد ان يرد عليه من المسلمين

قولهم فان عرف بالنص والاستفتاء ان فاعل ذلك
مدلس قضى به والاخر قال الشيخ الان رجح الحافظ
لما اردنا ونحن انما نقول بمثل ما يقول الحافظ والمراد
من المدلس هو اخفاء العيب -

قوله قال ابن الصلاح ههنا وقع الحذف في كتاب
الترجمة صحتة كالبخاري ومسلم فصار في الموطأ
من باب اولي -

قوله وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيراً
قال الشيخ الشافعي يقول مثل مراسيل سعيد بن
الاسيب قال الشيخ الشافعي اراد به التمثيل فقط
ولم يورد التخصيص فانه يقبل مراسيل الفقهاء
السبعة مثل مراسيل سعيد بلافرق وقد جاء
الجهال فحصر واكلام الامام الشافعي في سبعة فقط
واما بالاستفتاء فالي ستة او سبعة وهو اكثر
ما وجد من رواية الخ قال الشيخ مراد الحافظ في
غير الصحاح الستة لان الحافظ له اطلاع عظيم
في غير الصحاح الستة وقد نجد كثيراً فوجدنا

اربعة رجال في الكتب الستة -

قولهم ونقل ابو بكر الرازي من الحنفية وابو الوليد
الباجي من المالكية الخ قال الشيخ هذان الامان
يكفيان في باحيفة وما لكما يقبلان مراسيل مطلقاً
واما اذا كان المرسل من الثقات والراوي لا يرسل
الا عن ثقة (فر واثبت مقبول تو مرسل مقبول
عند الاثني عشر لا خلاف الا احمد بن حنبل
قولهم والصواب التفرقة بينهما يعني بين المدلس
والمرسل الخفي قال الشيخ ذكر الامام ولي الله
في كتابه ان لطاق علم البلاغة التي يلتذ بها طائفة
مخصوصة فقط لا يؤسس عليها قواعد اصول
الفقه خلا للطائف التي هي متناول جميع الناس على السواء
فانه كما يلاحظ هنا يلاحظ التفرقة بين المدلس والمرسل

قال الشيخ قاعدة مسطرة

اذا روى امام من الائمة بلفظ يوهو السماء
وهو لم يسمع مثال ذلك قال الحسن البصري
حدثنا فان المراد به حدث قومنا والله اعلم

فوائد عن الشيخ

قال الشيخ بنجن من الذين حاربوا عدوهم المستلزمين
على بلادهم وانهم منا وبعد الهزيمة فهنا الفساد
الذي ادى الى هزيمتنا ورأينا هذا الفساد فاشياً
في بلاد المسلمين عامة وذلك اننا لا نستطيع
ان نحمل بالفقه الموجود الان بسبب ذكر الاختلاف
في كتبنا او لوجود الاختلاف بيننا وبين بقية الأمة
ولذلك يجب علينا ان نتوجه الى تدوين فقه
شامل للمذاهب ورفع الاختلاف بين المسلمين
وقد وجدنا المسوي خيراً كتاب في هذا الباب لانه
جامع فقه هذه المذاهب الثلاثة مالك والشافعية
والحنفية ولان الفقه من غير الحديث غير ممكن
فموطأ مالك كفيلاً به فان قصدنا اقامة حكومة
اسلامية فنسقى هذا الفقه والا فلا تبقى الحكومة
الاسلامية ايضاً ثمان عجزنا عن اقامة الحكومة
الاسلامية فحينئذ يبقى القرآن وحده فقط ومن
المعلوم ان القرآن وحده ايضاً لا يفي بالمطلوب

لانه يحتاج الى تبيان ما فيه فخير بيان للقرآن هو
موطأ مالك والموطأ ايضاً يحتاج الى شرح وشرحه
الكتب الخمسة ولما كان فرضاً ان نعلم الناس القرآن
فنتحصل في سبيل ذلك كل المشقات فان استطعنا
ان نعلمهم بانفسنا علمناهم والادلائلناهم على كيفية
التلقي والفهم.

قائده

ذكر شيخنا ان كتاب (منصب امامت مولانا ^{سبح} ^{الرحمن} ^{عليه} ^{السلام})
الشهيد قال موسى جارا لله في حقه انه احسن
من جمهورية افلاطون
قال في النخبة

ومن اقوى حججهم الاجماع على جواز شرح الشريعة
للجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة
اخرى فجوازها باللغة العربية اولى قال الشيخ
كما كان في ايام النبي صلى الله عليه وسلم فانه نزل
بلغة قريش ثم اجاز النبي صلى الله عليه وسلم

لقبائل العرب المختلفة ان يقرؤه بلغاتهم المختلفة
قولهم قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية
بالمعنى قال الشيخ كلام القاضي عياض هذا يمكن
العمل به بعد ضبط الفاظ الحديث في الكتب و
يجب على طالب الحديث ان يروى ذلك الكتاب
من شيخه من لفظه ولكن تعلم مع بحثنا الشديد
من قديم الزمان من تفيد بالفاظ الحديث في خطبه
وفي وعظه في المحافل والمجالس -

قوله في معنى من حدث ونسى ذكر الشيخ محمد
عبد الرزاق حمزة المصري ان الحافظ بن حمد نقل
عن ابي يوسف انه كذب محمد بن الحسن قال
الشيخ فقلت له هذا غير صحيح وانما هذا كان
من محمد بن الحسن من قبيل من حدث ونسى فقط
قال الامام الشافعي رحمه الله ... في رسالة الامام
اقبل في الحديث الرجل الواحد والمرقولا قبل واحدا منها
وحده في الشهادة واقبل في الحديث حدثني فلان
عن فلان اذ لم يكن مدلسا ولا اقبل في الشهادة

الاسمعت او رايت او اشهد وتختلف الاحاديث
فلنأخذ ببعضها استدلالا بكتاب او سنة او اجماع
او قياس فيكون كثير منهم تجوز شهادتهم ولا اقبل حديثهم
من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة
بعض الفاظ المعاني قال الشافعي فقال اما ما قلت
من ان لا تقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم
بما يحيل معنى الحديث فكما قلت فلم تقبل هكذا
في الشهادات فقلت له ان لمعالة معنى الحديث
اخفى من احالة معنى الشهادات وهذه احتطت
في الحديث باكثر مما احتطت به في الشهادة
قال وهذا كما وصفت ولكن انكرت اذ كان من
يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف
انت ثقته امتناعك من ان تقلد الثقة بحسن الظن
به فلا تتركه يروى الا عن ثقة وان لم تعرف انت
قال الشافعي فقلت له فالحجة لك في هذا حجة
عليك في ان لا تقبل خبر الصادق عمن جهلنا
صدقه والناس من ان يشهدوا الا على شهادة

من عرفوا عدله و صدقه اشد تحفظا منهم من
ان يقبلوا حديث من عرفوا صحة حديثه و
ذلك ان الرجل يلقي الرجل يرى عليه سيما الخير
فيحسن به الظن فيقبل حديثه وينقله وهو
لا يعرف حاله فيذكر ان رجلا يقال له فلان حدثني
كذا ما على وجهه يرحب ان يجد علم ذلك عند ثقة
فيقبله من الثقة واما على ان يحدث على انكاره و
التحجب منه واما يغفل في الحديث عنه ولا علم
اني لقيت احدا بريئا من ان يحدث عن ثقة حافظ
واخر يخالفه ففعلت في هذا ما يجب على ولم
يكن طلبة الدلائل على معرفة صدق من حدثني باجماع
على من طلبة ذلك على معرفة صدق من فوقه
لاني احتاج في كلامي الى ما احتاج اليه فيقبل لقيت
عنهم لان كلامهم مثبت خيرا عنهم فوقه ولمن دونه
ومن عرفناه دلس مرة فقد ابان لنا عورته في
روايته وليست تلك العورة بلذب غلظه بالحديث ولا النصيحة في
الصدق فنقبل منه ما قبلنا من اهل النصيحة في المصدق فقلنا

ع
ترك السطور
بين هذه العارة
والجارية المكتوبة
من قبل فراجع
الى الرسالة ١٢
علاوة على غفلته

لا تقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه حدثني او سمعت
فقال قد اراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه فقلته لكبر امر
الحديث وموقعه من المسلمين والمضى بين - قال وما هو قلت ان
تكون اللفظة تترك من الحديث فتجمل معناه او ينطق بها بغير
لفظ الحديث والناطق بها غير عامد لاحالة الحديث فيجمل معناه
فاذا كان الذي يحمل الحديث يجعل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث
فلم تقبل حديثه اذا كان يحمل ما لا يعقل ان كان
ممن لا يؤدي الحديث بحروقه وكان يلقيس
تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى
بحال قال ان يكون عدلا غير مقبول للحديث
قلت نعم اذا كان كها وصفت كان هذا
موضع ظنة بينة يرد بها حديثه وقد
يكون الرجل عدلا على غيره ظنينا في
نفسه وبعض اقربيه ولعله ان يخرج من
بعد اهون عليه من ان يشهد بباطل
ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها
شهادته فالظنة فيمن لا يؤدي الحديث

بحروفه ولا يعقل معانية ايمن منها في الشاهد
 لمن ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال ؟
 قال الشافعي رحمه الله ... ومن كثر غلطه
 ولم يكن له اصل كتاب صحيح لم يقبل
 حديثه كما يكون من اكثر من الغلط في
 الشهادة لم تقبل شهادته - قال واهل الحديث
 متباينون فمنهم المعروف بعلم الحديث يطلبه
 بالتدين وسماعه من الالب والعم وذي
 الرحم وطول مجالسة اهل العلم والتزام
 فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث
 ان خالفه من يقصر عنه فيه كان اولي ان
 يقبل حديثه من يخالفه من اهل التقصير عنه
 (قال الشافعي) ويعتبر على اهل الحديث اذا
 اشتركا في الحديث عن الرجل بان يستدل
 على حفظ احدهم بموافقة اهل الحفظ له و
 على خلاف حفظه بخلاف حفظ اهل الحفظ
 له

واذا اختلفت الرواية استدل للنك على المحفوظ
 منها والغلط بهذا وجوه سواء تدل -
 على الصدق والحفظ والغلط قد بيناها في
 غير هذا الموضع واسأل الله تعالى العصمة
 (قال الامام الشافعي) وهو انشد حديث (اي حديثا)
 عن بني اسرائيل / روى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في هذا وعليه اعتمادنا مع غيره في ان لا
 نقبل حديثا الا من ثقة ويعرف صدق من حمل الحديث
 من حين ابتداء الى ان يبلغ به منتهاه ٥٥ -
 (قال) فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علم وهل
 يختلف المنقطع او هو وغيره سواء (قال) فقلت له
 المنقطع مختلف فمن شاهده اصحاب رسول الله
 (ص) من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها ان ينظر
 الى ما ارسل من الحديث فان شربه فيه الحفظ لا يرون
 فاسند ولا الى رسول الله (ص) بمثل معنى ما روي كانت
 هذه دلالة على صحة هذا الحديث من هذا الطريق

في هذا المقام
 تبيين لمباراة
 اصل الكتاب
 وفي الاصل
 هكذا دلالة
 على صحة
 قبل من
 حفظه وان
 الفرد المروي
 من حديثه
 غير له

وان انفرادا بالرسالة
حديث لم يشاركه فيه من يستدل قبل ما يتقدمه من
ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقهم من رسل غيره
من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم
فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له برسالة وهي
اضعف من الاولى فان لم يوجد ذلك نظر الى
ما يروى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
قوله فان وجدوا فاق ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم كانت في هذه دلالة انه لم يأخذ برسالة الا عن
يصرح ان شاء الله عز وجل الشافعي وكذلك ان وجد
عوام من اهل العلم يقتنون بمن معني ما روى... عن
النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى
من روى عنه لم يسم بجهولا ولا غروبا عن الرواية
عنه فيستدل بذلك على صحته فيما يروى عنه (طرس)
وقال الشافعي ويكون اذا ذكر احد من الخلفاء في
حديث لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثا انقص
في هذه دلالة على صحة حديثه ومعنى خالف

ما وصفت اضر حديثه حتى لا يسمع احدا منهم قبول برسالة
واذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت اجبت ان
تقبل برسالة ولا تستطيع ان تدعي ان الحجج تثبت به ثبوتها
بالمقتضى وذلك ان معنى المنقطع مقبى يحتمل ان يكون
حمل عن يرغب عن الرواية عنه اذا سمى وان بعض
المنقطعات وان وافقه من رسل مثله فقد يحتمل ان
يكون مخرجهما واحدا من حيث لو سمى لم يقبل وان
قول بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال
برايه ولو وافقه لم يدل على صحة مخرجه الحديث دلالة
قوية اذا نظر فيها ويمكن ان يكون انما غلط به حين سمع
قول بعض اصحاب النبي (ص) يوافق ويحتمل مثل
هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء (قال الشافعي)
رحمه الله... فاما من بعد كبار التابعين الذين
كثرت مشاهدتهم لبعض اصحاب النبي (ص) فلا اعلم
منهم واحدا يقبل برسالة لامر احدها انهم اشد تجوزا في
من يروون عنهم الا انهم يوجب عليهم الدلائل فيما
اوسلوا بضعف مخرجه والاخر كثرة الاحالة في

الاجاز واذا كثرت الاحالة في الاخبار كان امكن للوهم و
ضعف من يقبل عنه قال الشافعي وقد خبرت بعض
من خبرت من اهل العلم فاني لم اتوا من خصلة وضدها
رايت الرجل يقنع بيسير العلم او يريد ان لا يكون مستقيلا
الا من جهة قديركه من مثلهما او ارجح فيكون من اهل
التقدير في العلم ورايت ممن عاب هذه المسيل ورغب
في التوسع في العلم من دعاه ذلك الى القبول عن لو
امسك عن القبول عنه كان خيرا له ورايت الغفلة
قد تدخل على اكثرهم فيقبل عن يرد مثله وخيرا منه
وتدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق
قولا يقول ويرد حديث الثقة اذا خالف قولا يقول
وتدخل على بعضهم من جهات ومن نظر في العلم
بمخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من
دون كبار التابعين بدلا كل ظاهرة فيها اهـ رسالة

للامام الامام الشافعي رحمه الله طبع المطبعة الكبرى
الاميرية ببغداد مصر سنة ١٣٣٥

قد اهتم بطبع هذه الرسالة ونشرها غلام مصطفى عظمى السند ناظم الحجة
كل حي

فهرس الكتب

الصفحة

١	الناس من بعثة نبينا الزمن البخاري منقسمون الى ثلاث طبقات
١	خصوصيات الطبقة الاولى .
٢	خصوصية الطبقة الثانية ان الامة المحمدية انقسمت الى قسمين
٢	القسم الاول والثاني وخصوصيتهما ايضا
٣	خصوصية الطبقة الثالثة انها لا تقبل الاحاديث الم
٤	تدوين علم الحديث واصوله والفقه وغيرها كان في الطبقة الثالثة
٥	الحديث المشهور والحسن والصحيح والغريب المتصل بالمدى عند الشيخ
٦	كل غيب مردود لا يقبل
٦	اول من صنف في المصطلح
٦	شرح بعض ما في الفقه
٨	البراهم مرمي غير مشهور كثيرا
٨	ائمة السنة خمسة
٨	طبع كتاب الزمدي ولكن لا يدرى هل صحيح ام لا
٩	الكتب التي الفت بعد الكتب الخمسة كلها مشوشة
٩	اول من الف في اصول الحديث الشافعي
١٠	الكتب الخمسة لا تؤيد مذهبها من المذاهب
١٠	الشافعية هم اكثر الناس خدما للحديث
١٠	الخطيب البغدادي وتعبه الفطوح
١١	المحدثون ليسوا بجبال على الخطيب كما يقول ابن حجر
١١	القاضي عياض لم يكن له دراية الا بذهب المالكية

تعريف الحافظ للمتن والاسناد غير صحيح	١٢
تعريف الامام ولي الله للمتن والاسناد	١٣
تعليط ابراهيمي وصفه للمتن	١٤
استطراد في فساد عدم الجرح على المدعى امام القاضي	١٥
قول ابن الصلاح لا يبحث في الاسناد غلط جدا	١٦
اشتباه على الحافظ معنى الصحيح	١٧
قبل مقتل عثمان لم يكن تواسيا لولن عن الاسناد	١٧
لا يقبل الغريب	١٨
هذا التعريف اخذه الاحناف من المعتزلة	١٨
تقسيم الاحناف العلم الى قسمين	١٨
الموطا لم ينتقد احد وقصة العالم الهندي	١٩
الامام ولي الله امام في فن التطبيق	٢٠
علل الحديث لا يعرفها الا المجتهد الفقهاء	٢٠
الاولا كانوا منصفين بصنغ القرآن	٢١
تقسيم الحديث الى صحيح لذاته وصحيح لغيره من المحدثين غير الفقهاء	٢١
تعريف العدالة من الحافظ خياي	٢١
كيف ادخل الشيعة احاديث في صحيح البخاري	٢٣
الامراض بنفسها لا تقدر معروفة عند الناس جميعا	٢٤
لم يكن بين الامم اختلاف في المحرمات والواجبات	٢٤
مستندات الاجماع اكثرها ضعيفة	٢٥
الشافعي يقبل واسيل الفقهاء السبعة	٢٤
لا يؤسس قواعد اصول الفقه على علم البلاغة	٢٤
ينبغي ان يؤلف فقه شامل لجميع المذاهب ومزية المسوي	٢٨
الموطا خير كتاب لشرح ما في القرآن	٢٩
جواز شريعة للحكم بلغتهم	٢٩
الرد على من ظن ان ابو يوسف كذب محمد بن الحسن	٣٠
مستعمل عبارة رسالة الامام الشافعي	٣٠

على كاتبة :- (مولوي) غلام مصطفى مقرر مولانا محمد مدني محمد كلان كوث كراچی نمبر ١

دیگر مطبوعات

۱. تمدن عرب یعنی تفسیر سورۃ سبا (سندھی)
۲. مفید الطلبة شرح تعریفات الاشیاء (عربی)
۳. قرآن کریم کا مقدمہ اور سورۃ فاتحہ کی تفسیر (اردو)
۴. سلسلہ آسان عربی۔

یعنی شرح و ترجمہ القراءۃ الرشیدۃ

حصہ اول

حصہ دوم

ان کے علاوہ دیگر ہر قسم کی درسی و غیر درسی کتابیں
مطبوعہ پاکستان، ہندوستان، مصر اور بیروت وغیرہ بکفایت
منگوانے کے لئے حسب ذیل پتہ پر آرڈر دیں۔ اپنا مکمل پتہ
نہر خط لکھیں۔

(مولوی) غلام مصطفیٰ - محلہ کلال کوٹ

متصل گبول باغ - کراچی نمبر ۱